



يا صاحب القُبَّةِ البِيضاءِ

يا صاحب القُبَّةِ البِيضاءِ في النَّجَفِ

مَنْ زَارَ قَبْرَكَ وَاسْتَشْفَى لَدَيْكَ شُفِي

زُورُوا أَبَا الْحَسَنِ الْهَادِي لَعَلَّكُمْ

تُحْظُونَ بِالْأَجْرِ وَالْإِقْبَالِ وَالزُّلْفِ

زُورُوا لِمَنْ تُسْمَعُ النَّجْوَى لَدَيْهِ فَمَنْ

يَزُرُّهُ بِالْقَبْرِ مَلْهُوفاً لَدَيْهِ كُفِي

إِذَا وَصَلَ فَاحْرِمِ قَبْلَ تَدْخُلِهِ

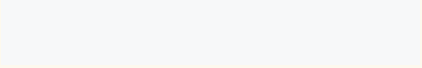
مُلَبَّياً وَإِسْعَ سَعِياً حَوْلَهُ وَطُفِ

حَتَّى إِذَا طِفْتَ سَبْعاً حَوْلَ قَبَّتِهِ

تَأْمَلِ الْبَابَ تَلْقَى وَجْهَهُ فَقِفِ

وَقُلْ سَلَامٌ مِنْ اللَّهِ السَّلَامِ عَلَى

أَهْلِ السَّلَامِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ وَالشَّرَفِ







No.:
Date

الرقم: ٨١٦٥ / ٤ ب
التاريخ: ٢٠٢٥ / ٧ / ٢٠

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤ / ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكورة اعلاه، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على استحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/٧ / ٢٧

نسخة منه الى:

- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعدامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعَدُّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥ تموز



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - دائرة البحث والتطوير - القصر الأبيض - المجمع التربوي - الطابق السادس

✉ gd@rdd.edu.iq

🌐 Rdd.edu.iq

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات



التدقيق اللغوي

أ. م. د. علي عبد الوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
الترجمة

أ. م. د. رافد سامي مجيد
التخصص / لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق (عليه السلام) كلية الآداب

رئيس التحرير

أ. د. سامي حمود الحاج جاسم
التخصص / تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية / كلية التربية

مدير التحرير

حسين علي محمد حسن
التخصص / لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات / ديوان الوقف الشيعي

هيئة التحرير

أ. د. علي عبد كنو
التخصص / علوم قرآن / تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ. د. علي عطية شرقي
التخصص / تاريخ إسلامي
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد
أ. م. د. عقيل عباس الريكان
التخصص / علوم قرآن تفسير
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
أ. م. د. أحمد عبد خضير
التخصص / فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م. د. نوزاد صفر بخش
التخصص / أصول الدين
جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية
أ. م. د. طارق عودة مري
التخصص / تاريخ إسلامي
جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية
هيئة التحرير من خارج العراق

أ. د. مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان / لغة عربية.. لغة
أ. د. محمد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية.. لغة
أ. د. خولة خمري
جامعة محمد الشريف / الجزائر / حضارة وآديان.. آديان
أ. د. نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرآن / تفسير

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي

مجلة القبة البيضاء

جمهورية العراق

بغداد / باب المعظم

مقابل وزارة الصحة

دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير

٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١

صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي

ISSN3005_5830

رقم الإيداع

في دار الكتب والوثائق (١١٢٧)

لسنة ٢٠٢٣

البريد الإلكتروني

إيميل

off_research@sed.gov.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

- ١- إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- ٢- إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
 - أ. عنوان البحث باللغة العربية .
 - ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.
 - ت . بريد الباحث الإلكتروني.
 - ث . ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية.
 - ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.
- ٣- أن يكون مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office Word ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُرَوَّد حياة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانها من البحث، على أن تكون صالحة من الناحية الفنية للطباعة.
- ٤- أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4) .
 - ٥ . يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA
 - ٦- أن يلتزم الباحث بدفع أجور النشر المحددة البالغة (٧٥,٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقي، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.
 - ٧- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
 - ٨- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:
 - أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.
 - ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦) . والملخصات (١٢) . أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .
 - ٩- أن تكون هوامش البحث بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢ .
 - ١٠- تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .
 - ١١- في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الإلكتروني المتوافر على شبكة الانترنت.
 - ١٢- يبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصوله إلى هيئة التحرير .
 - ١٣- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً.
 - ١٤- لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر .
 - ١٥- لا تعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.
 - ١٦- دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.
 - ١٧- يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر .
 - ١٨- يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.
 - ١٩- يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.
 - ٢٠- تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
 - ٢١- ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد - شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)
 - أو البريد الإلكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.
 - ٢٢- لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشروط من هذه الشروط .



مَجَلَّةُ الْإِسْلَامِيَّةِ الْجَمَاعِيَّةِ فَصْلِيَّةٌ تَصَدُّرُ عَنْ دَائِرَةِ الْبُحُوثِ وَالْأَسَاسَاتِ فِي دِيَوَانِ الْوَقْتِ الشَّيْخِي
محتوى العدد (٨) صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	التأصيل الشرعي لأدوات الانتماء في البنوك الربوية نماذج تطبيقية	أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي	٨
٢	من التاريخ إلى النص القرآني توظيف الواقع في بلورة نظرية الاجتهاد النبوي	أ.م.د. حيدر شوكان سعيد	٢٢
٣	نظرية المعنى عند الفيلسوف كواين دراسة لغوية، منطقية	أ.م.د. عدي غازي فالج	٤٤
٤	بيع الصندوق العشوائي إلكترونياً «دراسة فقهية تأصيلية»	أ.م.د. منال خليل سلمان	٦٢
٥	أشهر مناهج المؤرخين العراقيين في القرن السابع الهجري الثالث عشر ميلادي ابن الطقطقي أنموذجاً	أ.م.د. كاظم شامخ محسن	٧٢
٦	أوزان ودلالة الألوان في القرآن الكريم	م. د. رشاد طه محمود	٩٨
٧	أثر طريقة بالنسكار وبراون في تحصيل مادة الفيزياء لدى طلاب الصف الخامس العلمي	أ.م.د. عادل كامل شبيب الباحث: عمر عبد الكريم عبد الله	١١٠
٨	العلاقة الارتباطية بين ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء والاحتراق الوظيفي	عبير زين العابدين مهدي أ.د. محمد عودة حسين	١٣٠
٩	الإعجاز القرآني مفهومه ونشأته وموطن تجليه عند السيد عباس علي الموسوي	الباحث: كاظم كريم عيسى أ.د. أحمد علي نعمة	١٤٦
١٠	إنفرادات الشيخ علي كاشف الغطاء وآراءه الفقهية عرض وتحليل	الباحث: علي حسون خضير أ.د. حميد جاسم عبود الغراي	١٥٦
١١	حرمة بيع السلاح على أعداء الإسلام في مقاصد الشريعة نماذج من كتاب فقه الموضوعات الحديثة للسيد الشهيد محمد الصدر (قدس سره)	الباحث: علي حميد حسين أ.م.د. علي جميل طارش	١٧٠
١٢	مفهوم السببية عند محمد باقر الصدر (قدس سره)	الباحث: عبد الله ميثم علي عبد الله أ.د. نظلة أحمد الجبوري	١٧٦
١٣	التجربة الدينية بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي	الباحثة: فاطمة صالح خابط عزيز أ.م.د. د. حلا كاظم سلومي	١٩٦
١٤	مميزات وأهداف التربية الإسلامية وأثرها على المجتمع الاسلامي	الباحث عبد الحكيم حميد احمد أ.د. أحمد شاكر محمود	٢٠٦
١٥	بلاغة أسلوب القصر ب(إنما) في الزهراوين دراسة بلاغية	م.د. عمر علي غالب صالح	٢١٤
١٦	أثر مبنى العقل في الاستنباط الشرعي عند الإمامية والشافعية	الباحث: غفران جاسم جعفر أ.م.د. حنان جاسب الكناني	٢٢٤
١٧	دور السنة النبوية في تنمية القدرات الفكرية	الباحثة: صبا حاتم محسن كاظم م. د. حليم عباس عبيد	٢٣٢
١٨	دانييل ويستر ودوره السياسي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٨٢-١٨٥٢	أ.م.د. زامل صالح جاسم م.م. محمد جواد عبد الكاظم	٢٤٢
١٩	استدراك السيد محمد حسين فضل الله على السيد الخوئي في تفسيره «من وحي القرآن»	الباحثة: ابتهاج حسن محيسن لجلاج	٢٥٨
٢٠	دور المحاسبة القضائية في كشف الاحتيال المالي في المؤسسات العراقية	الباحث: علاء عبد الكريم مناتي	٢٦٨
٢١	الذكاء الاصطناعي وأثره في الفكر الإسلامي لصناعة الفتوى	الباحث: عدي حميد مناجد مخلف	٢٧٨
٢٢	توظيف التنشئة الاجتماعية والقيم العليا لخلق شخصية الطالب من خلال الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية	الباحث: أحمد كناصر عبيد حسين	٢٨٨
٢٣	إبادة الاستعمار الألماني لسكان ناميبيا ١٩٠٤-١٩٠٨	م. م. أنير عبد العزيز علوان	٢٩٨
٢٤	فاعلية برنامج إرشادي معرفي سلوكي في تنمية المرونة النفسية وخفض الاحتراق الأكاديمي لدى طلاب المرحلة الثانوية المتفوقين دراسياً	م. م. راند عاجل ادريس	٣١٤

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

دور المحاسبة القضائية في كشف الاحتيال المالي في المؤسسات العراقية

الباحث: علاء عبد الكريم مناتي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي





المستخلص:

تعدّ المحاسبة القضائية من التخصصات المحاسبية الحديثة التي برزت كأداة فعالة في مكافحة الفساد المالي وكشف حالات الاحتيال داخل المؤسسات. يجمع هذا التخصص بين المعرفة المحاسبية والمهارات التحقيقية القانونية، مما يمكن المحاسب القضائي من تحليل البيانات المالية، واكتشاف التلاعبات، وتقديم تقارير قضائية دقيقة تدعم متخذي القرار في الهيئات الرقابية والقضائية. ويهدف هذا البحث إلى بيان أهمية المحاسبة القضائية ودورها الحيوي في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل المؤسسات العراقية، لا سيما في ظل بيئة تتسم بتزايد حالات الفساد الإداري والمالي. وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي بالإضافة إلى دراسة حالة ميدانية لإحدى المؤسسات الحكومية، أظهرت النتائج أن توظيف المحاسبة القضائية يسهم بشكل مباشر في تقليص فجوات الرقابة وكشف المخالفات المالية التي قد لا تظهر في التدقيق التقليدي. وقد خلص البحث إلى ضرورة تفعيل المحاسبة القضائية كمكون أساسي في أنظمة الرقابة الحكومية، وضرورة دعمها تشريعياً ومؤسسياً، وتوفير الكوادر المؤهلة لتطبيقها داخل المؤسسات العراقية.

الكلمات المفتاحية: الاحتيال المالي، كشف التلاعب، التدقيق الجنائي، الرقابة المالية، الجرائم الاقتصادية، الشفافية المالية، التقارير المحاسبية.

Abstract:

Forensic accounting is a modern accounting discipline that has emerged as an effective tool in combating financial corruption and uncovering fraud within institutions. This discipline combines accounting knowledge with legal investigative skills, enabling forensic accountants to analyze financial data, detect manipulations, and provide accurate judicial reports that support decision-makers in regulatory and judicial bodies. This research aims to demonstrate the importance of forensic accounting and its vital role in promoting transparency and integrity within Iraqi institutions, particularly in an environment characterized by increasing cases of administrative and financial corruption. The research relied on an analytical approach and a field case study of a government institution. The results demonstrated that employing forensic accounting directly contributes to reducing control gaps and uncovering financial violations that may not be apparent in traditional auditing. The research concluded that forensic accounting must be activated as a fundamental component of government oversight systems, and that it must be supported legislatively and institutionally, along with the provision of qualified personnel to implement it within Iraqi institutions.

Keywords: Financial fraud, Feud Detection, Forensic Auditing, Financial Control, Economic Crimes, Financial Transparency, Accounting Reporting.

المقدمة:

نتيجة التطورات السريعة في بيئة الأعمال واتساع نطاق الأعمال التجارية في المؤسسات المالية وحدوث انهيارات وجرائم المالية وزيادة أعمال التحايل والتلاعب المالي بسبب عدم الإهتمام بمجودة التقارير المالية وعدم اظهار البيانات

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

والمعلومات بصورتها الحقيقية والتي تعبر عن وضع المال للمؤسسة، الأمر الذي أدى الى فقدان الثقة بالمعلومات المالية. لذا برزت الحاجة الى وجود نظام محاسبي متكامل ينطوي على مجال جديد في المحاسبة لمواجهة الازمات المالية التي تحدث في ساحة العمل والتي عادة ما تغطي ساحة القضاء، لذا ظهر ما يسمى بالمحاسبة القضائية والتي تتضمن مهارات التحقيق والخبرة المالية كنزاعات بين الشركاء والدعاوي القضائية وكذلك التسويات في حالات الافلاس والإندماج غيرها، وذلك من خلال تشكيل اطار قانوني وتقديم أدلة الى القضاء والحد من الإحتيال. اذ يُعد الإحتيال المالي من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات العراقية في ظل بيئة اقتصادية مضطربة، وفساد مالي وإداري متراكم. وتأتي المحاسبة القضائية كأداة حديثة وفعالة تُهدف إلى كشف التلاعب والإحتيال المالي من خلال المزج بين المهارات المحاسبية والمعرفة القانونية والتحقيقية. يسلط هذا البحث الضوء على دور المحاسبة القضائية في كشف الجرائم المالية، مع التركيز على واقع تطبيقها في المؤسسات العراقية (١).

ويعد الإحتيال من التحديات التي تواجهها المؤسسة في جميع القطاعات والتي تؤدي الى هدر اموال المؤسسة وتشويه الضرر بسمعتها وقدرتها التنافسية وغيرها. وقد تزايدت عمليات الإحتيال في وقت الحالي نتيجة عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وتقدم تكنولوجيا المعلومات، مما تسبب في توفر العوامل التي تؤدي الى حدوث الإحتيال كالتبريرات والضغوطات والفرص، الأمر الذي حفز الباحثة الى كتابة الموضوع واطهار تأثير المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الإحتيال المالي وذلك من خلال تطبيق المحاسبة القضائية لتقنيات واساليبها الحديثة في رفع أداء جهات المختصة بالرقابة والإشراف على عمل المؤسسات المالية (٢).

أولاً - المحاسبة القضائية:

هي مجال تخصصي من فروع المحاسبة يجمع بين التدقيق، والتحقيق، والمعرفة القانونية، ويهدف إلى كشف الإحتيال المالي وتقديم تقارير يمكن استخدامها في الإجراءات القضائية. ويمكن اجمالها بعدة تصنيفات او تعاريف تدل على مدلولها او الغاية منها، اذ انّها (مجال متخصص من المحاسبة يتضمن استخدام المهارات المحاسبية والتدقيقية، إلى جانب المعرفة بالقوانين والإجراءات القانونية، لكشف الإحتيال المالي وتقديم أدلة يمكن الاستناد إليها في المحاكم). كذلك (فان استخدام منهجي للمعرفة المحاسبية والمهارات التحقيقية في حل القضايا المالية المتعلقة بالإحتيال والنزاعات القانونية، وتقديم تقارير تفصيلية تدعم قرارات المحاكم أو الجهات الرقابية) (٣). اضافة لأنها تعد المحاسبة الجنائية كنسبة للمعرفة المحاسبية ومهارات التحقيق لتحديد وكشف ومنع الإحتيال والمساعدة في المسائل القانونية). لذا فالمحاسبة القضائية تمثل (نوعاً متقدماً من التدقيق الجنائي الذي يهدف إلى كشف حالات الإحتيال والتزوير المالي، وتقديم الأدلة الرقمية والورقية التي يمكن الاعتماد عليها في التحقيقات القضائية) (٤). ومما سبق يمكننا تلخيص المحاسبة القضائية، بأنها تطبيق المعرفة المحاسبية والمهارات التحقيقية لتحديد وكشف ومنع الإحتيال، والمساعدة في القضايا القانونية.

١.١ - أنواع المحاسبة القضائية:

- تنقسم المحاسبة القضائية إلى عدّة أنواع بحسب مجال تطبيقها، ومن أبرزها:
- محاسبة التحقيقات (Investigative Accounting): وتُركز على اكتشاف الإحتيال وتحليل الأدلة المالية لتحديد التلاعبات أو السرقات، وغالباً ما تُستخدم في المؤسسات التي تواجه شبهة اختلاس أو تزوير.
 - المحاسبة الجنائية (Forensic Accounting): تشمل استخدام الأساليب المحاسبية في النزاعات القضائية، وتقديم تقارير مالية تُعتمد كدليل في المحاكم، وتُعد من أكثر أنواع المحاسبة القضائية انتشاراً.
 - محاسبة تسوية النزاعات (Litigation Support): تُستخدم لتقديم الدعم المالي للمحامين أو الأطراف المتنازعة، مثل تقدير الأضرار، تقييم الخسائر الاقتصادية، أو تحليل العقود المالية.
 - محاسبة الجرائم الضريبية (Tax Fraud Accounting): متخصصة في كشف التهرب الضريبي أو



فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م



التلاعب في الإقرارات الضريبية، وتستخدمها السلطات الضريبية والمؤسسات الرقابية ().

٢. ١ - طرق المحاسبة القضائية:

تستخدم المحاسبة القضائية مجموعة من الطرق التحليلية والتحقيقية، ونذكر منها الفحص المستندي وهو التحقق من صحة المستندات المالية والفواتير والعقود والقيود المحاسبية، والتأكد من عدم وجود تزوير أو تزوير مادي أو معنوي. وكذلك التحليل المالي والذي يستند الى تحليل النسب المالية، التدفقات النقدية، وتغيرات الميزانية، لاكتشاف التلاعبات أو النتائج غير المنطقية. وتعد المقارنة المرجعية كمقارنة الأداء المالي للمؤسسة مع مثيلاتها في نفس القطاع لكشف الانحرافات المريبة. ولا يفوتنا ان نذكر التحقيقات الميدانية التي تعد من أنجح وأفضل الطرق في الكشف عن التلاعب المالي وتتم بإجراء مقابلات مع الموظفين، وزيارات ميدانية لأماكن العمل للتحقق من المعلومات الفعلية ().

٣. ١ - أساليب المحاسبة القضائية:

من الأساليب الشائعة المستخدمة في المحاسبة القضائية هي التحقيق القائم على المخاطر، ويتم عن طريق تحديد نقاط الضعف والأنشطة ذات المخاطر العالية في المؤسسة، وبدء التحقيق منها. وكذلك استخدام البرامج الرقمية كتحويل الأنظمة الإلكترونية واستخراج الأدلة من قواعد البيانات، ورسائل البريد الإلكتروني والسجلات الرقمية. اما الرصد غير المعلن فيعد الاحداث من بينها ويتم عن طريق مراقبة العمليات المالية أو تتبع نشاط الأفراد بشكل سري لجمع الأدلة. اضافة لتتبع التدفقات المالية، وهي الطريقة المتبعة مؤخرا في ديوان الرقابة المالية والبنك المركزي في تعقب مسار الأموال من المصدر إلى الجهة النهائية لكشف أي تحويلات مشبوهة أو غير قانونية ().

ثانيا - الاحتيال المالي:

ان الاحتيال المالي هو سلوك متعمد يتمثل في استخدام وسائل غير مشروعة أو مضللة، بقصد تحقيق مكاسب مالية شخصية أو مؤسسية على حساب أطراف أخرى، ويشمل التزوير في البيانات المالية، أو التلاعب في المستندات، أو إخفاء المعلومات، أو استخدام الأصول بشكل غير قانوني، ويكون على أنواع عدة منها: التزوير، التحريف، أو الإخفاء المتعمد للبيانات المالية بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة.

كذلك يعرف الاحتيال المالي على انه (أي استخدام متعمد للخداع لتحقيق مكاسب غير قانونية في العمليات المالية) (). اضافة الى ان الاحتيال المالي يعد (تحريف متعمد في البيانات المالية يرتكبه فرد أو إدارة، بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية أو تحقيق منفعة ذاتية). فالاحتيال المالي يتمثل في الأفعال المخالفة للقانون والمعايير المحاسبية التي تهدف إلى إخفاء الحقيقة المالية أو تضليل الجهات الرقابية أو تحقيق مكاسب غير مشروعة ().

١. ٢ - أنواع الاحتيال المالي:

من انواع الاحتيال المالي الاكثر خطورة هو التزوير المحاسبي وهو التحريف العمدي للبيانات أو السجلات المالية من قبل موظفين أو إداريين، بهدف تقديم صورة مالية غير حقيقية عن المؤسسة، وذلك لتحقيق منافع شخصية أو لخداع المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية مثل المستثمرين والجهات الرقابية، ويأتي بعدة طرق منها تعديل القيود المحاسبية، أو تسجيل عمليات وهمية كالتحاييل في إطفاء الديون أو الأصول والتلاعب بالمستندات. وكذلك إنشاء فواتير وهمية، أو استخدام توقيعات مزورة ().

ومن انواع الاحتيال المالي الاخرى هو تقديم مستندات غير أصلية أو معدلة، أو التحاييل في المناقصات والعقود، كتموير العقود لشركات محددة مقابل رشوة، أو تضخيم الأسعار. لذا يجب وضع شروط فنية تفصّل على شركة معينة.

٢. ١. ٢ - الاحتيال في النظام الإلكتروني:

يعد الاحتيال في النظام الإلكتروني من أخطر أنواع الاحتيال المالي المعاصر، ويحدث عبر استغلال نظم المعلومات المحاسبية أو الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات بهدف التلاعب أو سرقة البيانات أو الأموال دون ترك آثار واضحة. ويتم الاحتيال في النظام الإلكتروني من خلال أساليب شائعة كالتلاعب في قواعد البيانات المحاسبية أو تعديل أو

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م



٢٧٢

حذف سجلات مالية داخل النظام كفواتير أو قيود محاسبية، وربما يأتي عن طريق إدخال بيانات غير صحيحة تؤدي إلى تضليل التقارير المالية كإنشاء حسابات وهمية لاستلام مدفوعات أو رواتب غير حقيقية().

وهناك طرق حديثة ومعقدة للاحتيال في النظام الإلكتروني كشفت حديثاً تقوم بها مجموعات متمرسه تقوم باختراق النظام المالي أو تجاوز صلاحيات الدخول وتتم العملية بسرقة بيانات الدخول الخاصة بمسؤولين ماليين باستخدام برامج خبيثة مثل Key loggers للحصول على بيانات سرية. وتقوم هذه المجموعات باستخدام صلاحيات إدارية لتعديل المعلومات دون موافقة كإنشاء مستندات إلكترونية وهمية أو تصميم فواتير مزيفة أو أوامر شراء غير حقيقية داخل النظام، وكذلك رفع مستندات مضللة إلى النظام المحاسبي للموافقة على صرف غير مستحق().

وجميع هذه الطرق المبتكرة تم رصدها مؤخراً في كافة شبكات التعاملات المالية العراقية وتمت تجميعها والحد منها ونذكر من أبرزها تعطيل أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية، وإيقاف التنبيهات أو إشعارات الخطأ داخل النظام. ولكن مع وجود اجراءات صارمة تحد من التجاوزات القائمة على هذه البرامج كإجراءات المراجعة والموافقة والتي تعرف بـ (Workflow) من خلال التواطؤ أو ثغرات فنية().

من الاساليب المتبعة للاحتيال المالي الأكثر انتشاراً في المؤسسات المالية العراقية والتي تم الكشف عنها حديثاً هي استخدام البرمجيات غير المرخصة أو المعدلة، كاستخدام برامج محاسبية معدلة خصيصاً تسمح بإخفاء بعض المعاملات ومنها إدخال تعليمات برمجية (Code Injection) لتغيير نتائج الحسابات. وتتم هذه بطرق عدة منها تسجيل عمليات مالية وهمية إلكترونياً أو إضافة إيرادات أو نفقات لم تحدث، ثم تحويل الأموال عبر حسابات إلكترونية. وقد تم الكشف عن عمليات تغيير بيانات المشتريات داخل نظام ERP بهدف تمرير عقود بتكاليف مضخمة. أو صرف رواتب لموظفين وهميين عن طريق أنظمة إلكترونية حكومية. مما أدى إلى فقدان مبالغ مالية كبيرة بسبب منح صلاحيات إدارية لغير المختصين والتلاعب في القوائم المالية().

ثالثاً: دور المحاسبة القضائية في كشف الاحتيال المالي:

ان أهمية وتأثير المحاسب القضائي في كشف عملية الإختلاس هو ذو دور كبير، وذلك عند استخدام طرق واساليب مميزة وقادرة في تحليل القوائم المالية وبيان اسباب حدوث العملية وكذلك الاشخاص المعنيين بارتكاب القضية، اذ يعد اكتشاف الغش والإحتيال أو الإختلاس من واجب المدقق الداخلي الى انه لم يقم بكشفه الا بعد حدوث العملية وكشفها من قبل المحاسبان القضائيان الذين استعان بهم قاضي المحكمة. وتؤثر المحاسبة القضائية في الحد من العمليات الإحتيال المالي وذلك لما تمتلك من اساليب وتقنيات جيدة تساعد في الكشف والتحري عن عمليات الإحتيال أو الإختلاس وتحديد البنود المنحرفة في القوائم المالية، كما وان الإهتمام بمهنة المحاسبة القضائية امر ضروري حيث تعتبر أداة تضغط على الشركات لتحسين جودة تقاريرها المالية وذلك لمكافحة عمليات الإختلاس والكشف عن عمليات السرقة. ويجب أن يتمتع المحاسب القضائي بخبرة في مجال المحاسبة والقانون وان يكون قادرة على الأصرار والمثابرة في مهنته. ولذا تهيب الدوائر المسؤولة اصحاب العلاقة ومن خلال نقابات المحاسبين والمؤسسات المتخصصة بالقيام بتأهيل وتدريب كوادر محاسبية كفوءة يمتلكون القدرة في القيام بأعمالهم بشكل الذي يتلائم والاساليب والتقنيات الحديثة في مجال المهنة المحاسبية ومهنة التدقيق. كما وان بناء شبكة اتصالات الكترونية وبرامج حديثة لمراقبة الأموال الداخلة والخارجة في المؤسسة، والقيام بعملية المراجعة والجرد المستمر في المؤسسة واستخدام الفترة المالية القصيرة (بالاعتماد على المدة الشهرية) لإعداد القوائم وتقاريرها المالية لمعرفة الفروقات الحاصلة في مستوى الإيرادات وأرباح المؤسسة. كما وان آلية تبادل المعلومات مع المؤسسات الأخرى ذات علاقة بعمليات الإحتيال بما لا يتعارض مع مبدأ السرية()، وتتم العملية التدقيقية حسب ما يأتي:

١. تحليل البيانات المالية المشبوهة: باستخدام تقنيات التحليل المالي للكشف عن الأنماط غير الطبيعية.
٢. التدقيق العميق: التحقق من مدى مطابقة العمليات المالية للمعايير المحاسبية والقوانين.

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م



٣. جمع الأدلة القانونية: تقديم تقارير يمكن استخدامها في المحاكم، وتوثيق حالات التزوير.
٤. الاستعانة بخبراء محاسبة قضائية في التحقيقات: خاصة في قضايا الكسب غير المشروع والفساد الإداري.
٥. الوقاية والردع: من خلال التوصيات التي يقدمها المحاسب القضائي لتقوية الرقابة الداخلية.
ومن الحلول المقترحة في هذا السياق هي فرض ضوابط صارمة على الصلاحيات والصيانة الدورية للنظام، واستخدام التوقيع الإلكتروني والتوثيق الثنائي (Two-Factor Authentication)، كذلك الرقابة الدورية على الأنظمة من قبل خبراء المحاسبة القضائية وأخصائيي الأمن السيبراني.
رابعاً: التحديات التي تواجه المحاسبة القضائية في العراق:

١. ضعف الوعي المهني بمهام المحاسب القضائي.
٢. غياب التشريعات الداعمة لتقارير المحاسبين القضائيين.
٣. قلة الكوادر المتخصصة في هذا المجال.
٤. نقص التعاون بين الجهات الرقابية والقضائية.
٥. انتشار الفساد المؤسسي وضعف الرقابة الداخلية.

خامساً: الدراسات السابقة:

١. دراسة (فاتح، عبد الغني، ٢٠١٨)

وكانت بعنوان: (المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي: دراسة ميدانية على مؤسسات مدينة تفرّد)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسر في جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي. وكان الهدف وضع إطار للمحاسبة القضائية واطّلاع اساليب الفساد المالي والحد منها وبيان متطلبات تطبيق إطار محاسبة القضائية. اذ ان الباحث شخص المشكلة بما يلي: هل تستطيع المحاسبة القضائية في تقليل والحد من الغش والتحايل المالي. واتباع الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال تصميم استمارة استبانة. وتختلف هذه الدراسة عن بحثنا الحالي في المنهج المستخدم، حيث استخدم الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي بينما ركز بحثنا على دراسة حالة. وخرج الباحث باهم الاستنتاجات ان للمحاسبة القضائية دور مهم في حرية المراجعين المحاسبين وانها تتمتع بقدرة السيطرة على المخاطر وادارتها وفي الحد من العمليات التحايل المالي.

٢. دراسة (جاسم، ٢٠١٧)

وكانت بعنوان: (أهمية المحاسبة القضائية في كشف عن المخالفات المالية وتحديد المسؤولية عنها): دراسة حالة في إحدى المحاكم العراقية، بحث منشور في مجلة أبحاث ميثان، المجلد ١٢، العدد، ٢٥. وعن إختلافها عن متغير التابع بالنسبة للمخالفات المالية مقابل المتغير التابع التي استخدمناه الإحتيال المالي والذي يعتبر جزء من المخالفات المالية. وكان الهدف من لدراسة هو تسليط الضوء على مفهوم وأهداف وأهمية المحاسبة القضائية بإعتباره مجال حديث في المحاسبة وإبراز دوره في الكشف عن حالات الإختلاس والغش والفساد المالي. وقد شخصت المشكلة في حدوث مخالفات مالية غير قانونية والتي تؤثر على وضع المالي للشركة والتي تصعب اكتشافها وتحديد المسؤول عنها لذا حاول البحث الإجابة عن التساؤل حول امكانية المحاسبة القضائية في تحديد وإكتشاف المخالفات المالية وأنواعها. واتباع الباحث في الجانب النظري على منهج الاستقرائي والاساليب المحاسبة القضائية، بينما في الجانب العملي استخدم البحث المنهج الوصفي في وذلك عن دراسة حالة في إحدى المحاكم العراقية. وكانت أهم النتائج هي كثرة الدعاوي القضائية الأمر الذي حسم ضرورة تواجد المحاسب القضائي في ساحة القضاء وإبداء رئييه المهني وذلك من خلال قيامه بتحقيقات والعمق فيها.

٣. دراسة (شاكر، ثابت، ٢٠٢٠)

وكانت بعنوان: (دور المحاسبة القضائية في الحد من الإحتيال المالي في الأعمال التجارية). بحث منشور في مجلة

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

التقني، العدد ٢، المجلد ٢. وبرز الاختلافات عن البحث الحالي هي في استخدام أكثر من حالة عملية. والهدف من الدراسة هو القاء النظرة على دراسة الحالات العملية وتجارب بعض الدول وتحديد دور وأهمية المحاسب القضائي في كشف حالات الإحتيال المالي. والمشكلة تتخلص بالتساؤل عن قدرة المحاسبة القضائية في مساعدة القضاء لكشف حالات الإختلاس والفساد المالي ومكافحتها. وقد اتبع المنهج الوصفي للأدبيات المحاسبة القضائية وكذلك درس تجارب لعدد من الإقتصاديات الدول المتقدمة. واسفرت عن نتائج عديدة كان اهمها إن الإهتمام بالمحاسبة القضائية وتعزيزها ومساعدتها للقضاء من الممكن ان تحقق ارضية صلبة للحد من عمليات الإحتلال وعمليات الفساد المالي، ومن خلال استخدام الادوات المحاسبية تقنيات التحليل المالي، مقارنة الفواتير والعقود، إجراء مقابلات مع المدققين الداخليين، وتتبع أنماط الإنفاق غير الاعتيادية والجهة المنفذة مع فريق محاسبة قضائية بالتعاون مع هيئة النزاهة العراقية.

سادساً: الدراسة الميدانية - حالة واقعية في إحدى المؤسسات العراقية

تم اختيار إحدى المؤسسات الحكومية الخدمية في العراق (مؤسسة الهدير لتصنيع منتجات البلاستيك)، وهي مؤسسة ذات طابع إداري وتمويلي، خضعت لتحقيق رقابية بعد ورود تقارير تفيد بوجود مخالفات مالية وتلاعب في العقود والمصروفات التشغيلية. وقد ادى تحليل آليات كشف الاحتيال المالي باستخدام أدوات المحاسبة القضائية، وقياس فعالية هذه الأدوات في دعم عمليات التحقيق وتقديم الأدلة القانونية. وبالاعتماد على تحليل وثائق مالية وسجلات محاسبية للفترة بين ٢٠١٧ لغاية ٢٠٢٠.

نتائج التحقيق المحاسبي القضائي:

تم اكتشاف فروقات بين العقود المصروفة ماليًا وما هو مُنفذ فعليًا بنسبة ٢٣٪، ومع وجود فواتير مزورة تحمل توقعات غير أصلية لموظفين متقاعدين. فان نسبة تضخيم قيمة بعض العقود الشرائية من قبل لجنة المشتريات، ويمكن متابعة المثل التالي لمعرفة كيفية ومقدار الاختلاس والاحتيال المالي الحاصل في المؤسسة.

تبين وجود تواطؤ بين بعض المحاسبين والجهات المتعاقدة خارجياً. ومن اجل تحقيق هدف البحث وبيان تأثير المحاسبة القضائية في الحد من عمليات الإحتلال أو الإختلاس تم اختيار قضية اختلاس حدثت في إحدى المؤسسات الأهلية في مدينة بغداد، وبعد تقديم الدعوى القضائية من قبل احد الشركاء نتيجة عملية الإختلاس التي قام بها المحاسبان (المحاسب العام، ومحاسب قسم العمليات) للمؤسسة، حيث قاموا بعملية التلاعب بأرباح المؤسسة العامة وقسم العمليات الخاصة خلال فترة (٢٠١٧ وخمسة اشهر من سنة ٢٠١٨)، وذلك بعد تقديم طلب رسمي الى محكمة الجناح بغرض الإطلاع على القضية وبيان كشف الدخل والمخططات التوضيحية الموجودة في القضية والتي قدمها محامي القضية للمحكمة كدليل اثبات للشكوى، وبعد الإطلاع على ملف القضية ظهر في القوائم المالية كيفية تلاعب المتهمان بالأرباح العامة وقسم العمليات الخاصة خلال فترة عملهما ومقارنتها بالفترة التي تلت تغيرهما لبيان حجم التلاعب واستند في ذلك كشف الحساب التي قدمها المحاسبان حول المؤسسة المعنية وجرى الإعتماد عليها في توزيع الأرباح بين الشركاء.

جدول (١) مخطط توضيحي لبيان التغيرات التي تطرأ على أرباح قسم العمليات خلال (١١) اشهر الأخيرة من عمل المحاسبان.

الفترة	إيراد العمليات المؤسسية	صافي الأرباح	مؤشر مستوى الأرباح
٢٠١٧/٧	٥٥,٣٠٥,٠٠٠	32,135,000	
٢٠١٧/٨	٤٩,٤٦٥,٠٠٠	21,977,000	
٢٠١٧/٩	٤٥,٢٨٠,٠٠٠	19,036,000	
٢٠١٧/١٠	٣٨,٨٢٥,٠٠٠	11,512,000	
٢٠١٧/١١	٣٢,٠٩٥,٠٠٠	9,313,000	
٢٠١٧/١٢	٣١,٣٥٠,٠٠٠	4,797,000	
٢٠١٨/١	٢٧,١٧٥,٠٠٠	7,590,000	
٢٠١٨/٢	٢٦,٠٢٠,٠٠٠	1,907,500	
٢٠١٨/٣	٢٢,١٤٠,٠٠٠	١,٦١٧,٠٠٠	
٢٠١٨/٤	٢١,٧٥٥,٠٠٠	٤,٨٦٧,٠٠٠	
٢٠١٨/٥	٢٥,٧٩٥,٠٠٠	٦,٧٨٦,٠٠٠	





السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

نلاحظ في الجدول أعلاه ان مؤشر الإيرادات وأرباح لقسم المبيعات تتجه نحو النزول شهرا بعد شهر، ابتداء الأرباح بـ (٣٢) مليون دينار وانتهى بـ (٦) مليون دينار، وهذه التغيرات السلبية في الأرباح اثبت التلاعب وإساءة استعمال المحاسب للعمليات المالية . وفي شهر الأخير تم تغير محاسب العام وبعد اشهر القليلة تم تغير محاسب العمليات ايضاً.

جدول (٢) الأرباح العامة للمؤسسة وقسم المبيعات في خمسة اشهر الأولى من ٢٠١٨

الفترة	الأرباح العامة	ارباح المبيعات	الملاحظات
٢٠١٨/١	١٨,٨٤٠,٠٠٠	7,590,000	بيان معدل الشهري للأرباح يتم تقسيم المجموع على (٥)
٢٠١٨/٢	١٠,١٤٣,٠٠٠	1,907,500	
٢٠١٨/٣	١٠,٢٧٠,٠٠٠	1,617,000	
٢٠١٨/٤	١٩,٨١٧,٠٠٠	4,867,000	
٢٠١٨/٥	١١,٣٤٤,٠٠٠	6,786,000	
المجموع	٦١,٤١٤,٠٠٠	٧٦٧,٥٠٠,٢٢	
المعدل الشهري	12,282,000	4,553,500	

اما الجدول رقم (٣) فيبين الإيرادات العامة للمؤسسة وقسم المبيعات في سبعة أشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٨ وبعد تغير المحاسب العام وتعيين محاسب جديد.

الفترة	إيرادات عامة	إيراد المبيعات	الملاحظات
٢٠١٨/٦	١٨,٣٠٣,٠٠٠	٥٤٦,٠٠٠	بيان معدل الشهري فقد تم تقسيم مجموع الإيرادات العامة وإيراد المبيعات على (٧) اشهر
٢٠١٨/٧	٣٧,٨٦٦,٠٠٠	١٧,٥٦٨,٥٠٠	
٢٠١٨/٨	١٣,٩٦٩,٠٠٠	٥,٠٨٧,٠٠٠	
٢٠١٨/٩	٣٣,٢٥١,٠٠٠	١٧,٠٤٣,٧٥٠	
٢٠١٨/١٠	٣١,٦٦٣,٠٠٠	١٢,٥٢٦,٥٠٠	
٢٠١٨/١١	٣١,٥٦٦,٠٠٠	٩,٤٦٠,٢٥٠	
٢٠١٨/١٢	١٨٩,٥٧٩,٠٠٠	١٦,٦١٧,٠٠٠	المجموع
٢٠١٨/١٢	٣٢٤,٦٣١,٠٠٠	77,757	
المعدل الشهري	٢٧,٠٨٢,٠٠٠	١١,١٠٨,٠٠٠	

يتضح من خلال المقارنة بين الجدولين (٢)، (٣) ان معدل الشهري للأرباح للمؤسسة للفترة الأولى كما في الجدول (٢) كان (١٢,٢٨٢,٠٠٠) فارتفع في الفترة الثانية كما في الجدول (٣) الى (٢٧,٠٨٢,٠٠٠) دينار اي حقق زيادة أكثر من ضعفين. وان المعدل الشهري لأرباح المبيعات في فترة الأولى كان (٤,٥٥٣,٥٠٠) دينار فارتفع الى (١١,١٠٨,٠٠٠) دينار.

وقد تم الإعتماد على سبعة أشهر من عام ٢٠١٨ في إجراء المقارنة لأن المحاسب تقاسم العمل (تقريباً) في نصفها الأول والثاني على الرغم من ثبات الظروف الخارجية للعمل بينما في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ افتتح قسم المبيعات في المؤسسة الأهلية على التوالي مما أثر على ارباحها، كما في كشف الحساب ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وبعد عملية التحقيق والتدقيق التي قام بها المحاسبين القضائيين تبين عدم امكانية الحصول على المستمسكات (المستندات، الوصولات، والسجلات المحاسبية)، وكل ما يتعلق بعمل المحاسب القضائي لغرض التحقيق الا انهما فوجئا بعدم امكانية الحصول عليهم بسبب فقدان أو اخفاء ٧٥٪ من تلك المستندات سواء عن عمد أو غير ذلك وخاصة وصولات القبض التي تتعلق باستلام المبالغ التي تعتبر من أهم المستندات التي يمكن الإعتماد عليها في عملية التحقيق والتدقيق. وقد جرى الإعتماد على المستندات ووصولات القبض التي تخص الفترة السابقة في

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

٢٠١٧/٦/١ ولغاية ٢٠١٨/١٠/٣٠. أما المستندات والوصلات المتعلقة بالفترة ٢٠١٨/٥/٧ ولغاية ٢٠١٨/٨/٨ كانت مفقودة وغير موجودة وبعد التدقيق الشامل للبيانات الموجودة تبين انه لم يتم تسجيل نوع العملية في محتوى الوصلات لذا لجأ المحاسبين القضائيين الى مراجعة سجل اليومية للعمليات المرضي وتطابقها مع ما هو مثبت في الوصلات يوم بيوم واعداد جدول شهري، بذلك اشر وجود اختلاف كبير بين عدد العمليات اليومية الجارية للمبيعات وبين ما مثبت لدى المحاسب وايضاً تبين اختلاف وفرق بين حصة المؤسسة الحقيقي من المبيعات وبين ما مسجل لدى المحاسب وقد ظهر هذا الفرق بوضوح في الجداول.

ان عدم تسجيل بعض المبيعات والنشاطات المؤسسية في السجل الخاص نثائاً وتم احتساب عدد العمليات وحصة المؤسسة من تلك العمليات حسب رغبة المحاسبين وليس وفق النسبة المقررة، ولذلك ظهرت فروقات نقدية كبيرة في تلك العمليات. وختاماً تبين وجود مجموعة من الوصلات تم قلع نسختين (الأصلية والسفالة) من الدفتر ولم يستطيعا بيان مضمون تلك الوصلات.

في جميع المراحل السابقة الذكر استخدم المحاسبون القضائيون الأساليب التحقيقية من خلال البحث عن المستندات ومقارنة الوصلات بالسجل اليومية والتحرري عن الوصلات التي تم اخفائها. وتم تثبيت حصة كل عملية جارية بموجب النسب المقدمة الى المحاسبين القضائيين من قبل ادارة مؤسسة ولم يلتزم المحاسبان بتلك النسب لإستخراج الحصة الحقيقية وقد ثبت مبالغ أقل بكثير من النسب المقررة. واستخدم المحاسب القضائي تقنية تحليل النسب المالية لإستخراج نسبة كل عملية جارية وكذلك الحصة الحقيقية. اذ بلغت الفروقات النقدية بين ما هو مسجل من قبل المحاسبين وبين النسب الحقيقية المقررة والمدققة من قبل المحاسبين القضائيين والتي تم استخراجهما من خلال استخدام تقنيات التحليلية ومنها تقنية تحليل الأفقي كما مبين في الجدول التالي:

جدول (٤) الفروقات النقدية بين الدفاتر المستشفية و دفاتر المحاسبين القضائيين

الفترة	حصة المؤسسة حسب ما هو مثبت في الدفاتر	حصة المؤسسة الحقيقي لدى المحاسبين القضائيين	الفروقات
٢٠١٨/٦	٢,٣٤٢,٥٠٠	٤٤,٤٠٤,٠٠٠	٢٠,٩٧٩,٠٠٠
٢٠١٨/٧	٤٩,٢١٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٢,٠٠٠	٤٠,٧٨٧,٠٠٠
٢٠١٨/٨	٣٢,٠٥٠,٠٠٠	٥٠,٩٨٣,٠٠٠	١٨,٩٣٣,٠٠٠
٢٠١٨/٩	٥,٧٠٠,٥٠٠	٧٥,٥٠٥,٠٠٠	١٨,٥٠٠,٠٠٠
٢٠١٨/١٠	٤٧,٨٢٨,٠٠٠	٦٧,٧٧٩,٠٠٠	١٩,٩٥١,٠٠٠
المجموع	٢٠٩,٥٢٣,٠٠٠	٣٢٨,٦٧٣,٠٠٠	١١,٩١٥,٠٠٠

وخاتمة الفصل الميداني تعكس هذه الحالة الواقعية الدور الحاسم للمحاسبة القضائية في كشف الاحتيال المالي وحماية المال العام. ويعدّ توظيف هذا التخصص ضمن المؤسسات العراقية حاجة ملحة، وليس خياراً، في ظل تفشي الفساد وتعقيد أساليب التلاعب المالي

المقترحات:

١. قيام نقابات المحاسبين والمؤسسات المتخصصة بتأهيل وتدريب كوادر محاسبية كفوء يمتلكون القدرة في القيام بأعمالهم بشكل الذي يلائم التقنيات والأساليب الحديثة في مجال مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق.
٢. إدخال المحاسبة القضائية في البرامج الجامعية والتدريبية.
٣. سنّ تشريعات تمنح التقارير القضائية صفة قانونية ملزمة.
٤. تعزيز استقلالية عمل المحاسب القضائي عن الإدارة التنفيذية.
٥. تفعيل دور ديوان الرقابة المالية والهيئات القضائية في التعاون مع المحاسبين القضائيين.





تكنولوجيا في التحليل المالي وكشف التلاعبات الرقمية.

نائية أداة حيوية لكشف الاحتيال المالي في المؤسسات العراقية، وتفعيلها بشكل مهني وقانوني اقتصادية نزيهة وشفافة. إن تطوير هذا المجال يتطلب دعمًا مؤسسيًا وتشريعيًا واسعًا، إلى جانب تخصصية. وقد توصل البحث الى أن المحاسبة القضائية لها تأثير فعال في تحديد عمليات الاحتيال حرفة في القوائم المالية وتصحيحها، وأن الإهتمام بمهنة المحاسبة القضائية أمر ضروري حيث تعتبر نافحة عمليات التحاليل المالي والإختلاس وكشفها.

صديق آدم محمود. أسامة عبد القادر، (٢٠٢٢)، «واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية: دراسة من المصارف العاملة بالنيل الأزرق»، المجلة العربية للنشر العلمي *AJSP*، العدد ٤٢، ISSN-٢٦٦٣-٢٦٦٣-٢٦٦٣، جمهورية مصر العربية.

ي، أحمد، عبد الله أحمد، (٢٠٢٢)، «دور التكامل للمحاسبة القضائية وديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد لاعية لآراء عينة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات في إقليم كردستان العراق»، مجلة قه لاي زانست، جامعة ستان، العراق.

نمد أحمد، «دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل الخاسي لمكافحة الفساد المالي والإداري ت المقيدة بالبورصة المصرية»، مجلة المحاسبة والمراجعة *AUJAA*، جامعة بنى سويف، جمهورية مصر العربية. د الحسن، (٢٠١٩)، «أهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتحديد المسؤولية عنها»، دراسة حالة براقية»، مجلة أبحاث ميثان، مجلد ١٣، عدد ٢٥، جامعة ميسان، العراق.

جاسم، الخالدي، صلاح هادي، «استعمال قانون بنفورد في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي»، مجلة علوم ة، المجلد ١٨، العدد ٨

بند المنعم حمد، (٢٠١٨)، «دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، للشركات المدرجة في مالة ماجستير، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا.

ههدي، (٢٠٢٠)، «الإحتيال ومسؤولية المدقق والإدارة في الحد منه وفقاً لأطر الرقابة الحديثة»، ورقة عمل مقدمة رية.

ج، فرحان، عماد محمد، (٢٠٢٢)، «مدى امكانية مراقب الحسابات من تعزيز ودعم إجراءات المحاسبة القضائية ة : دراسة تحليلية»، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد ٣، العدد ١، جامعة واسط، العراق سان، ثابت، حسن ثابت، (٢٠٢٠)، «دور المحاسبة القضائية في الحد من الإحتيال المالي في الأعمال التجارية»، ن جامعة نينوى، مجلة التقني، بغداد، العراق.

ناجي، (٢٠١٨)، « المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الإلتزام الأخلاقي لدى عاملين في مهنة المحاسبة والتدقيق: نبي الحسابات في مدينة الموصل»، جامعة الموصل، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد ٥٥.

المصادر الأجنبية:

1. AL Qadi, Naim, AL Dmour, Ahmed (2022), Forensic Accounts ods and reducing creative accounting practices evidence from Jor Journal of business administration, Volume 18, No 4.
2. Curtis, George E, (2008), The model curriculum in fraud and f counting and economic crime programs at Utica College, Saraso soc, ISSN 0739-3172, ZDB-ID 626013-5. - Vol. 23. 4.
3. Kranacher, M.J., Riley, R, & Wells, J.T. (2011). Forensic acco fraud examination», Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
4. Ejimofor, Nwaiwu Johnson, Chidi, Louis & Mark, Pereku Forensic Accounting and Quality of Financial Reporting of Quot Nigeria», Global Journal of Management and Business Research: I ing and Auditing, Volume 21 Issue 1 Version 1.0,

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com





فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد (٨)

السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦ هـ آب ٢٠٢٥ م

General supervision the professor

Alaa Abdul Hussein Al-Qassam

Director General of the

Research and Studies Department editor

a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim

managing editor

Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani

Editorial staff

Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi

Mr. Dr. Ali Abdul Kanno

Mother. Dr . Muslim Hussein Attia

Mother. Dr . Amer Dahi Salman

a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr

a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair

a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan

M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi

M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh

M. Dr . Tariq Odeh Mary

Editorial staff from outside Iraq

a . Dr . Maha, good for you Nasser

Lebanese University / Lebanon

a . Dr . Muhammad Khaqani

Isfahan University / Iran

a . Dr . Khawla Khamri

Mohamed Al Sharif University / Algeria

a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia

Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria

Proofreading

a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas

Translation

Ali Kazem Chehayeb